جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد

مخبر الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

الملتقى الوطني حول

الحق في الماء والتعايش السلمي العالمي

في ضوء الفقه الإسلامي والتشريعات الدولية والوطنية

حضوريا/عن بعد

يومي 21–22 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 13–14 أكتوبر 2025م

تطور القانون الدولي لحقوق الانسان: دراسة للحق في الماء بين المسؤولية والالتزام

البروفيسور عبد اللطيف بوروبي

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم السياسية –جامعة قسنطينة 3

abdellatif.bouroubi@univ-constantine3.dz

ملخص :

تفهم الإحاطة والالمام بالعوامل و المرتبطة بالموقع الجغرافي للدولة ، وتركيبة السكان المشكلة لها، والموارد الطبيعية التي تعتمد عليها ، وطبيعة النظام السياسي ونوع الحكم من جهة، والتطرق الى المتغيرات من نوع القوة السكانية او الاقتصادية او العسكرية ،والثورة المعلوماتية والتكنولوجية من المعلومات المهمة في تفسير ما تفرضه مجموعة من التهديدات والأخطار الجديدة في الظرفية الدولية الراهنة على **الامن القومي للدول الى توسيع التعريف لمفهوم** الامن ليشمل في إطار موسع المحلي ،و الاقليمي ،والدولي .

تبرز ظواهر مثل الهجرة غير الشرعية ،و الجريمة المنظمة والتي تتقاطع مع الجريمة الارهابية من حيث الاهداف ،وتجارة المخدرات والسلاح، والجريمة السيبرانية في ظل القدرة على الاختراق وقرصنة المواقع الرسمية وغير الرسمية ،والتغيرات المناخية ، والتي لا ترتبط بدول وفقط بقدر ماهي مرتبطة بأفراد وجماعات متعددة الجنسيات من الصعب تحديد هويتها ومكان تواجدها ، والعلاقة الوطيدة بين الامن القومي والامن الغذائي والتي جعلت من توفر المال لا يعني توفر الغداء والذي سينحصر في دراستنا في الحق الى الماء وفق مقاربة قانونية —سياسية هذا الحق والبعد الجيوبوليتكي المرتبط به والتي تظهر في قياس الأثر و التأثير بين مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في الحق في الماء ،والسيادة الوطنية ،وتطور القانون الدولي .

شكلت الضرورة المعرفية و المنهجية والتي قامت على مراجعة المسلمات والمفاهيم المشكلة للقواعد القانونية للقانون الدولي، والتي جاءت وفق مقاربة ان مبدا عدم التدخل والسيادة الوطنية كوجهان لعملة واحدة، وان العلاقات القانونية ببين الدول في ظل غياب سلطة تشريعية دولية او تنفيذية او قضائية محكومة بمبدأين اساسين هما مبدا عدم المساواة في السيادة والوطنية والمعاملة بالمثل الى قياس الأثر للأخطار الهجيمة على تطور القانون الدولي لحقوق الانسان والمرتبط في هذه الدراسة بالحق في الماء.

هذا التوجه نحو الحفاظ على القواسم المشتركة بين النظري والتطبيقي يقودونا الى ضرورة فهم كيف ينظر الى حفظ السلم والامن الدوليين، من خلال تطور القانون الدولي والحق في الماء دون التخلي عن المكتسبات القانونية حول مفهوم السيادة الوطنية بطابع مطلق وتجاوز التدخل عوض الأساس مبدا عدم التدخل.

اهداف الدراسة

1- تحديد الاطار النظري للدراسة و الذي لا يخرج من أهمية مفهوم حفظ السلم والامن الدوليين ليس من

خلال القانون الدولي فقط بل من خلال التشريعات الوطنية ، و من ثم **الحدود الزمانية والمكانية للمتغيرات والفرضيات** لا تخرج من أهمية التذكير بسلوك القوى الكبرى المتفاعلة في الظرفية الدولية الراهنة ، والفواعل المشكلة لنية النظام الدولي ، وفق منطق انها اطار وممارسات في الواقع اين منطق المعرفة(Rational Cognation)محدد بالموضوعية (Objectivity). واهمية إيجاد اطار مشترك حول طبيعة التهديدات والاخطار التي اصبحت هجينة .

2-**أهمية التناسق** بين المنطلقات الفكرية والمعرفية للدراسة من ان القانون الدولي في ظل غياب سلطات تشريعية وتنفيذية ،وقضائية دولية ، لا يحدد الا في ظل الإرادة المنفردة للدول (Unilateral execution) ،والتذكير بأهمية الطبيعة القانونية للعلاقات بين الدول، والتي تقوم على مبدا التعامل بالمثل (Reciprocity) والمساواة في السيادة(Sovreign equality)

3-**تحديد وتبرير المتغيرات** المستعملة في الدراسة من تطور حقوق الانسان على مستوى نظري ،والتباين مع الواقع (**Dichotomy**) .

4-تفسير المتغيرات المرتبط بمفهوم الامن والحق في الماء من منطلق انهما وجهان لعملة واحدة ،ولا تخرج من اطار حفظ السلم والامن الدوليين مرتبط بالإرادة المنفردة لكل دولة .

5-توجيه البحث في اطار ديناميكي والفرضيات المرتبطة به الى أهمية إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون الدولي .

مقدمة : تاريخيا احتكرت الدولة الحق في الماء من خلال مفهوم السيادة الوطنية ،او وفق مقاربة التعاون الدولي وتقاسمه مع دول أخرى في اطار مقاربة تشاركية اقليمية. لكن ثمة اخطار هي تحديات جديدة لمفهوم الأمن المرتبط بالسيادة الوطنية والتي هي القاعدة الجوهرية في تشكيل قواعد القانون الدولي ، حيث تثير نقاش على مستوى نظري

و ميداني ويمكن إضافة مستوى اخر كلاهما، بتوفر مجموعة من الملاحظات المقترحة التي نؤسس من خلالها لمقاربة تفسيرية شاملة و جديدة تستخدم فيها أدوات منهجية غير مسبوقة في عصر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ،اين أهمية التذكير ببعض الأخطار المرتبط بالجريمة السيبرانية، والذكاء الاصطناعي ،من حيث القوة والسرعة والدقة في تنفيذ العمليات العسكرية مما ادى الى تنامي ظاهرة الخوف Fear و العداء Hostility وفكرة قوة المنطق ومنطق القوة في النظام الاقليمي او الدولي .

حيث سجل في عام 2024 اعلى معدل حرارة في 175 سنة الاخيرة سخونة في سجل الرصد متوسط درجة حرارة السطح السنوية يصل إلى 1.55 °C (±0.13 °C) فوق ما قبل الصناعة خط الأساس (1850–1909) (1)

اما من تصريف النهر: في عام 2024، حدثت انحرافات في تصريف النهر عن الظروف الطبيعية في حوالي 60% من مساحة مستجمعات المياه العالمية.

في السنوات الست الماضية فقط حوالي واحد- وكان ثلث مساحة مستجمعات المياه العالمية في ظل ظروف التصريف العادية بالمقارنة إلى متوسط 1991–2020. في عام 2024، ظروف تصريف أعلى إلى أعلى بكثير من المعدل الطبيعي سادت في جميع أنحاء وسط وشمال أوروبا وأجزاء من آسيا، بما في ذلك كازاخستان و الاتحاد الروسي. الأحواض الرئيسية مثل نهر الدانوب والجانج وجودافاري وإندو (2) المنظمة العالمية للأحوال الجوية تقرير سنة 2024

الاشكالية : تقوم على اقتراح مقاربة جديدة لمفهوم الامن والحق في الماء لحفظ السلم والامن الدوليين ، والتي تتعدى العوامل والمتغيرات السابقة الذكر من انه توسع وتجاوز اعتبار الحدود الجغرافية كحل لإشكالية الامن ،حيث لا تخرج من اطار السيادة المطلقة على المياه الى مقاربة تشاركية و اعتبار ان امن دول الجوار من امن الدولة في حد ذاتها. ومن ثم الحق في الماء مرتبط بتوفره وترشيد الاستخدام من خلال استخدام عادل ومعقول.(**بين العدالة والعقلانية)**

تقودونا هذه العملية البحثية الى التطرق وفق تحليل يقوم على القياس الكيفي والكمي بين زيادة او تراجع مفهوم الامن القومي ، والسيادة الوطنية كقاعدة جوهرية في تطور قواعد القانون الدولي والحاجة لمقاربة تشاركية إقليمية عادلة، و عقلانية في استعمال هذا الحق.

الاسئلة الفرعية : تفهم في المقاربة الامنية وصناعة السياسة العامة الامنية ،والسياسة العامة الأمنية القطاعية في الدول، فما المقصود بالأمن ؟ولماذا تعطى له هذه الاهمية؟ ولماذا نعطي أهمية للحق في الماء لحفظ السلم والامن الدوليين؟

الفرضية :تقوم على تركيبة لفرضية ايجابية H1 اين قياس الأثر و التأثير بين المتغيرين التابع والمتمثل في التهديدات و الأخطار الجديدة التي وسعت في مفهوم الأمن على مستوى التنظير في العلاقات الدولية ،والتشابك في التأثير على مستوى تطور القانون الدولي وتطور الحقوق لحفظ السلم والامن الدوليين

– كلما ارتبط تنظيم و **توجيه** السياسة العامة الامنية للدولة بتهديدات و اخطار جديدة توسع تعريف مفهوم الأمن القومي والحقوق المرتبطة به

المنهج :تستعين بالمنهج التحليل بين اقليمي (**Inter Regional Analysis**) والذي يجعل من الترابط بين المناطق الحدودية للدول منطقة اقليمية امنية مشتركة واحدة ،والتشابك بين التهديدات والأخطار وسع في مفهوم الامن القومي ليشمل امن باقي الدول المشكلة لها.

الأهمية في التخصص اين التطرق لأثر التغيرات المناخية وفق نظرة استباقية في تراجع هطول الامطار وتوفير المياه للشرب والزراعة والمناطق الحدودية. الهدف وضع سيناريو. توسع مفهوم الامن من توسع الحقوق (الحق في الماء) تكمن أهمية قياس الاثر والتأثير بين المتغيرات والعوامل تتمحور حول عملية مركبة للأمن قائمة على ماهية التهديدات اللاتماثلية و التماثلية ، وفق اطار مرتبط بمركب أمني اين الخطر هو يتعدى الحدود وان حفظ السلم والامن الدوليين يتطلب اطار قانوني شامل يقوم على أسس مقبولة من الجميع والمتمثل في القانون الدولي ،واهمية تطوره وفق مقاربة ان البعد الموسع هذا الاطار هو مكسب في تطور حقوق الانسان من خلال عامل جوهري به تداعيات على تطور مفهوم الامن والمتمثل في الحق في الماء.

نؤسس لبحثنا وفق خطة بحث تقوم على اطار نظري اين ضبط مفهوم حفظ السلم والامن الدوليين من خلال القانون الدولي ذو أهمية كبيرة من جهة ، من جهة أخرى ان الحق في الماء يعني ان اطار شامل لعدة تصورات تقوم على الحق في الصحة ، والحق في الغذاء، والحق في الصرف الصحي، ومن ثم اطار لتفادي النزاعات المرتبطة بمناطق الراعي مثلا او المواجهة وفق منظور ان الانتقاص في هذا المورد الحيوي هو مساس بالأمن القومي. حيث الربط بين مفهوم التنمية المستدامة و الحوكمة من خلال مجموعة من المبادئ والتي هي قاعدة للمعارف المكتسبة من منطلق أهميتها في تطور حقوق الانسان والحق في الماء .

المبدأ	التعريف	الدور في تعزيز الثقة
الشفافية (**Transparency**)	إتاحة المعلومات الحكومية وغير الحكومية بشكل استباقي ومفتوح، وبصيغة قابلة للاستخدام وإعادة الاستخدام من خلال تحويل المعلومة الى بيانات والبيانات الى معلومة.	بناء الثقة والوعي عبر كشف العمليات والقرارات الحكومية من منطلق المساهمة في تشكيلها

المشاركة (Participation)	تمكين المواطنين من المساهمة في رسم و صنع القرارات والسياسات العام والسياسات العامة القطاعية .	إضفاء الشرعية على القرارات وتحسين جودتها من خلال الإدماج في ظل العلاقة بين التنمية المستدامة و الحوكمة .
المساءلة (Accountability)	وجود آليات واضحة لتقييم أداء المسؤولين الحكوميين ومحاسبتهم على الأخطاء أو الإخفاقات.	ضمان التزام الحكومة بتعهداتها وتصحيح المسار وفق مقاربة تشاركية.

في ظل سمو القاعدة الدولية عن طبيعة تشكيل القواعد القانونية للتشريعات الوطنية، نحتاج الى اطار مشترك لضمان تطبيق عادل للقوانين الداخلية وفق مقاربة ان التنمية المستدامة والجودة في الحكامة هما وجهان لعملة واحدة، ومن ثم أهمية الرقمنة كاطار منظم لتطر الحق في الماء.

الرقمنة ترتبط بمبدأ مهم اخر والمتمثل في المحاسبة من منطلق انها

المفهوم	التعريف التصنيفي	المسار
المحاسبة الاجتماعية (Social Accounting)	القدرة بالدفع بالعوامل والمتغيرات كمطالب تكون وفق تأييد من منطلق أهمية المحاسبة في توفير الخدمة وترشيد الاستهلاك للماء مثلا	حوكمة الشركات، السياسات العامة القطاعية ،المسؤولية الاجتماعية للشركات، التقارير المالية وغير المالية من منطلق الربط بين الفاعل الحكومي وغير الحكومي
المحاسبة المجتمعية (Social Accountability)	دور المواطن والمجتمع المدني كأطر للمساءلة الفعالة	الحوكمة الرشيدة، الرقابة المدنية، المقاربة التشاركية في التسيير ،إصلاح القطاع العام.

تكمن أهمية الأطر النظري و المفاهيمي انه الاطار الذي يوجهنا في البحث ،من منطلق أهمية الربط بين الحق في الماء والتنمية المستدامة والحكامة ،والتي تبرز من خلال الربط بين متغيرين الرقمنة والمساءلة بمفهوم المحاسبة الاجتماعية والمجتمعية.

المحور الأول –الملاحظات التأسيسية للبحث

الملاحظة الاولى : التنافس على المعلومات قديم قدم البشرية يمكن استخدامه وتوظيفه اقتصاديا ،وسياسيا ،وعسكريا ،ونفسيا ،حيث التطور التكنولوجي زاد من الفجوة في مجال الامن(3) ،من منطلق انه كلما ضاعفت الدولة من اهتمامها بهذا المجال كلما قلة مصادر الاختراق حيث يبرز متغيرين اين اهمية الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ومتغير تراجع وظائف الدولة تتطلب اعادة رسم خصائص مفهوم الامن لاستيعاب الواقع الجديد وفق مقاربة أمنية لدراسة التهديدات التماثلية و اللاتماثلية Asymetrical ،

الملاحظة الثانية :امام التراجع الكمي للنزاعات المسلحة الدولية امام النزاعات المسلحة الداخلية التي هي في تزايد مضطرد ،وما تخلفه من حجم تدميري ومن اثار انسانية شديدة الوطأة من قتل وتشريد جراء نزوح الافراد بسب العنف والاضطهاد على استقرار النظام الاقليمي او الدولي، وفي ظل عدد الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية ومستوى شدتها (مثلا في 2006 اثرت أكثر من 426 كارثة طبيعية على 143 مليون شخص وسببت اضرار ،حيث ان العالم سجل في الأشهر الستة الأولى من عام 2022 نحو 187 كارثة في 79 دولة ، نتج عنها تضرر أزيد من 50 مليون فرد ، مع خسائر فاقت قيمتها 40 مليار دولار.(**4**)

المنحنى التصاعدي للازمات وتفاقمها والكوارث الطبيعية اسهم في جانب أبستمولوجي في بروز مفاهيم مثل اللجوء البيئي ،والذي يعتبر اطار لتطور مفهوم حقوق الانسان .من ان البيئة هي سبب في اللجوء نتيجة البحث عن الامن الغذائي والبيئي.

حيث التطور في أسباب النزاعات من بين الدول الى داخل الدول، اسهم في تفاقم الازمات وتوسيع مفهوم حقوق الانسان والذي جزء منه هو الحق في الماء

(5)

السنة			2014	2030	2050	2100
القارة		افريقيا	1183	1308	1688	2489
عدد السكان بالملايين		اوروبا	729	747	741	710
النزاعات الحدودية بين الدول 1995–1919	عدد النزاعات		قبل 1945	بعد 1945		
	افريقيا		48	27		
	اوروبا		95	26		

تجعل من اشكالية الترابط في المعضلة الامنية والتحول في اسباب النزاعات المسلحة الداخلية و التي مرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية تؤثر على مفهوم الامن القومي.

الملاحظة الثالثة ان قواعد القانون الدولي شكلت وفق مقاربة أساسية من خلال التذكير بأهمية مبدا السيادة الوطنية والذي يحدد طبيعة العلاقات الدولية .فمنطق البحث لا يخرج من اطار ان العلاقات القانونية الدولية بين الفواعل الدول تقوم على مبدا مهم جدا ، و المتمثل في مبدا المعاملة بالمثل Reciprocity اين الربط بين مفهومي عدم التدخل والسيادة الوطنية كوجهان لعملة واحدة من خلال توسيع مفهوم حقوق الانسان. اين أهمية مبدا المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية ومن ثم الربط بمبدأ مهم اخر والمتمثل في المعاملة بالمثل سواء ما تعلق بالحقوق او الواجبات.

الملاحظة الرابعة سواء ما تعلق بأهمية التذكير بالاستقرار التاريخي لفكرة مهمة جدا ان التفكير في تطور قواعد القانون الدولي لا يخرج من ان التفكير في السلم بعد الحرب ،يقودونا دائما الى قصور معرفي ومنهجي في تطور قواعد القانون الدولي لأننا نلحظ ان الاهتمام بهذا المجال جاء وفق نظرة ضيقة لا تخرج من اطار التذكير بأهمية معطى اخر ان التفكير في الحق في الماء لا يأتي بعد النزاعات او الحروب ولكن قبل ذلك خاصة في توسع مفهوم الامن القومي مع

الذكاء الاصطناعي .

ماهية الذكاء الاصطناعي What is artificial intelligence?

استقراء التاريخ مهم جدا حيث منذ 1956 في مؤتمر دارتموت بدا التفكير في توظيف التكنولوجيا والمعلوماتية في واقع الانسان، بكون يضمن حلول تعليمية لتطوير المهارات وتوظيفها في الواقع الميداني. هو محاكاة للذكاء البشري بواسطة الآلات خاصة الحواسيب باللغة والكلام والرؤية الالية. حيث لا توجد لغة برمجية واحدة مرادفة للذكاء الاصطناعي ..Julia ,++c,Java,R,Phykon (7)

الفكرة العامة في الذكاء الاصطناعي تحويل المعلومة الى بيانات والبيانات الى معلومة والقدرة على التنبؤ وتتبع المسارات للاستشرلف .حيث استعمال الخوارزمية الصحيحة للوصول الى النتيجة المرجوة. من كونه له القدرة على تصحيح الذات وتوفير اكثر النتائج الممكنة (8) له إيجابيات وسلبيات .من الإيجابيات صفر مخاطر ،وتوفر على مدار 24 ساعة كل الأسبوع، والمساعدة الرقمية وعدم الانحياز، وتكرار الوظائف لا يعوض الانسان ،واهميه كذلك في التطبيقات الطبية مثال بعض التطبيقات ...Google,Windows,Alexia (9)اما عن العيوب التكلفة ،والبطالة ،وغياب الابداع غير قابل للتحسن.

نحن امام تطور لنوع جديد من حقوق الانسان والمرتبط بالتنمية المستدامة والحكامة كوجهان لعملة واحدة اين أهمية الربط فيما بينها عن طريق الرقمنة والمحاسبة الرسمية وغير الرسمية.

خصائص الذكاء الاصطناعي

. 1-التمثيل الرمزي :**symbolicrepresentation**تستخدم برمجيات الذكاء الاصطناعي رموزا غير رقمية، وهو ما يتناقض مع كون الحواسيب تعتمد على الرقمنة. الا ان ذ لك لا يتنافى من كونها قادرة على القيام بعمليات حسابية.

2-الاجتهاد **Heuristics**: تفتقد برمجيات الذكاء الاصطناعي لحل خوارزمي محدد ومعلوم لمختلف المواضيع التي تتناولها، وهذا ما يستلزم ضرورة الاجتهاد في تحديد واختيار الأساليب الممكنة والمتاحة والملائمة ،في ظل إمكانية استبدال الحلول اذا لم تكن الاختيارات او الطريقة الأولى ذات نجاعة وكفاءة.

3-المعلومات غير **الكاملة**:**Imperfect information** تتميز برمجيات الذكاء الاصطناعي بالقدرة للوصول الى الحل حتى في ظل غياب المعلومات الكاملة.

4-**تمثيل المعرفة**: **Knowledge representation** يقوم هذا التمثيل في التطابق بين العا لم الخارجي والعمليات الاستدلالية الرمزية بالحاسوب. ،بمعنى محاكاة للواقع.

5-**البيانات المتضاربة:** خاصية أخرى مهمة جدا في برمجيات الذكاء الاصطناعي القدرة على التعامل وتحويل البيانات والمعلومات المتضاربة ،واحيانا متناقضة مع بعضها البعض من كونها انه يمكن التعامل معها.

6- **القدرة على التعلم The ability to learn**:في مقارنة بين طرق تعلم البشر انه عن طريق الملاحظة والتجربة والتعلم من الأخطاء فان تطبيقات برمجيات الذكاء الاصطناعي اما الالة فتستعين بالعملية بمعلومات ضخمة جدا تتعدى العقل البشري وتحليلها بسرعة ادق حيث تعمل بعض برمجيات الذكاء الاصطناعي كشبكات عصبية اصطناعية والحساب التطوري (البرمجة الجينية ، الاستراتيجيات التطورية ، الخوارزميات. حيث هناك أربعة معايير للتصنيف والترتيب والمفاضلة بين هذه الدول

– جهود الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي والمتمثلة في حجم الاستثمار في هذه الشركات لكل فرد وعدد الشركات المليارية لكل مليون شخص.

– الوظائف والأنشطة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي و النسبة المئوية للأنشطة المرتبطة بها .

– نسبة اعتماد الذكاء الاصطناعي في القطاع الخاص و مدى توافر الأموال المخصصة له في اكبر 10 شركات محلية مدرجة .

–القيمة المعرفية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ومهاراته وتضم الحاضنات الممولة من افضل 05 جامعات وعدد براءة الاختراع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي المسجلة لكل مليون شخص

من خلال هذه المؤشرات التصنيفية تتصدر الصين والولايات المتحدة في ميدان البحث العلمي والاقتصاد ،اما فيما يتعلق بدور القطاع الخاص والمختبرات العلمية فهناك الكيان الصهيوني وسنغافورة في مجال الذكاء الاصطناعي .

الملاحظة الخامسة لا تخرج من اطار التذكير ان المقاربة الكمية تساعدنا على التوقع أولا ثم الاستشراف من خلال أهمية التذكير بحاجيات الافراد لهذا المورد المائي ، وما تعلق بالنمو الديمغرافي والتغير المناخي اين الشح في الامطار و التأثير المباشر على الامن الغذائي .

مما سبق نلاحظ توسع في مفهوم الامن القومي من خلال تطور الحقوق الطبيعية والمكتسبة اين أهمية الربط بين التنمية المستدامة والحكامة و الرقمنة و تطور القانون الدولي لحقوق الانسان. تم ترسيخ هذه المبادئ في الصكوك الدولية الرئيسية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية (اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية الدولية) واتفاقية عام 1992 بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية هلسنكي).

حتى لتجاوز إشكالية الإرادة المنفردة لكل دولة في تطبيق قواعد القانون الدولي نحتاج الى **الضامن الجماعي** والذي لا يخرج من اطار ان التقنية بالقمنة افضت الى تشكيل وعي بالتهديدات والاخطار المتعلقة بالعيش معا من منطلق أهمية العمل الجماعي .بعض الإحصائيات حول أهمية العمل المشترك في تطوير مفهوم الحق في الماء بين مساهمة الدول والمتغيرات والمياه الجوفي ومياه الانهار.

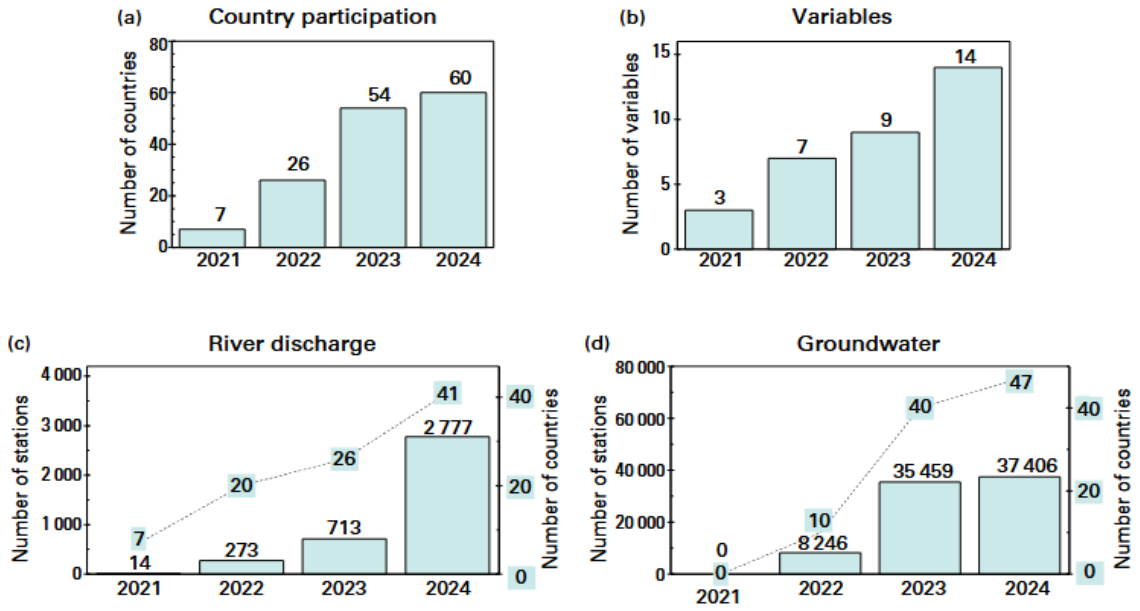

Figure 1. Growth in data sources for the State of Global Water Resources reports in the years 2021, 2022, 2023 and 2024: (a) number of countries contributing data, (b) number of variables, (c) number of stations with observed river discharge data (both quality-controlled and provisional data), (d) number of groundwater wells

Activer Windows

حيث حسب تقرير منظمة الارصاد الجوية هناك وعي اكبر بتقديم البيانات والمساهمة في رصد ما تعلق بالمياه حيث الاستشعار بالخطر والثقة في ضرورة العمل المشترك

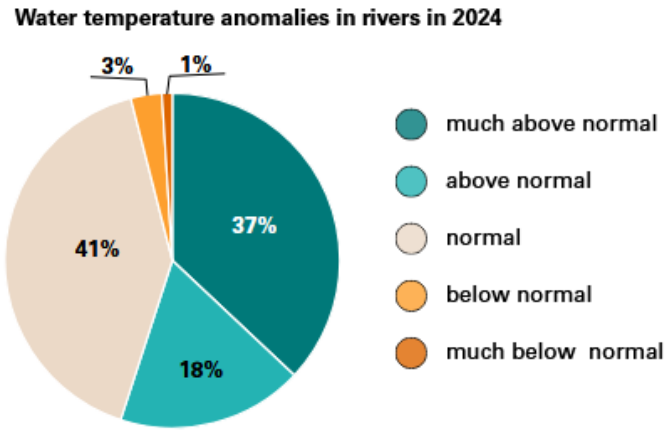

Figure A16. Water temperature anomalies in rivers in 2024 compared to a 10-year reference period between 2011 and 2023 (varying reference periods depending on the data source) across all monitoring stations analysed (432 stations in six countries)

(10)ص 72 من التقرير

المحور الثاني– نحو مقاربة تشاركية في الحق للماء كضرورة لحفظ السلم والامن الدوليين

ان تأثير عوامل ثابتة كمحددات داخلية من الموقع الجغرافي ،وتركيبة السكان ،والموارد الطبيعية ،والنظام السياسي، ومتغيرات مؤثرة كالثورة التكنولوجية والمعلوماتية ،وتطور مفهوم القوة .اما عن المقتضيات الدولية فهي مرتبطة بالتهديدات اللاتماثلية (11) من جريمة ارهابية ،وجريمة منظمة مرتبطة بالسلاح أو المخدرات أو الهجرة غير الشرعية، او الجريمة السيبرانية ،وخاصة التغيرات المناخية والتي تجعل من المناطق التي تقل فيها التنمية أكثر استقطابا لها في ظل انكشاف أمني وغياب مقومات التنمية التي تحول دون ذلك ، خاصة في ظل الظرفية الدولية الراهنة والتي تعرف مرحلة اعادة تشكيل الاستقطابات الدولية والتي تقوم على **كيفية انتشار القوة وتحولها وانتقالها** من دولة لأخرى. حيث

/**التوجه النظري الأول** : الاعتماد على التأصيل المفاهيمي لمفهوم الامن وفق تعاريف ومقاربات تصنيفية من خلال اعتبار ان المقتضيات الدولية والربط بين التهديدات و الاخطار تنظم وتوجه السياسة العامة الأمنية للدول ، وتفسر المقاربة الامنية الخاصة بكل دولة.

/**التوجه النظري الثاني**: ان التعاريف والمقاربات التصنيفية المنظمة والموجهة للأسس النظرية والاستراتيجيات الميدانية المشكلة للسياسة العامة الامنية للدولة ، لا تفسر كمقاربة وصفية متعددة الاختصاصات مفهوم الامن القومي الجزائري وفق تصور محدد بتحليل كلي (**Macro**) في ظل ان مفهوم الامن توسع.

1- **نحو حتمية توسيع مفهوم الامن**: يعتبر الامن كمفهوم نسق معرفي كلي ومستقل (وحدة نسقية كاملة)، إلا ان ربطه بالجانب العسكري، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو السياسي يأخذ من خلال الطابع الاختزالي –

التفكيكي مما يقودونا الى غياب الاجماع ومن تم استخدام غامض ومبهم و احيانا غير دقيق ، في ظل القيم المشكلة له والتي تجعل منه تصور مؤدلج بكون المنطلقات تحدد النتائج.

ففي اللغة العربية الأمن هو الطمأنينة ، و Security مشتقة من Securitas مشتقة من مفهوم مركب Sire Cura والذي يعني بدون اضطراب (12).مما يقودونا الى توافق لغوي في المدلول ،لكن الأمن هو وسيلة أم هدف؟ هذا يقودونا الى ان الامن وتطوره من القومية الى الشمولية اين الربط بين الفاعل الحكومي وغير حكومي .

ارتبط ظهور مفهوم الامن القومي بالتهديدات والاخطار التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية بهيئات ومنظمات امنية اقليمية وغير اقليمية ،كنظام فرعي.

2- الحق في الماء بين المسؤولية والالتزام

ان البناء العضوي للدراسة يفهم في ظل ثلاثة مستويات من التحليل المستوى الأول مرتبط بالاطار النظري للدراسة اين الربط بين المفهوم والمقاربة المفسرة له والمستوى الثاني مرتبط العلاقة بين الاطار النظري والتطبيقي وفق مقاربة استقلالية الاطار النظري عن التطبيقي (حتمية استقلالية الاطار التطبيقي او التجريبي) والمستوى الثالث والأخير بالنتائج المرجوة والاهداف المرتبط بالتحليل وتحول الى أسلوب او طريقة او الية بحثية تمكننا من الإجابة عن المشاكل المطروحة حول الحق في الماء

فطبيعة العلاقات الدولية ليست سلوكا جامدا منعزلا عن العوامل والمتغيرات على مستوى قطري او دولي في ظل بيئة دولية تغيب عنها حكومة عالمية ولا توجد سلطة تشريعية او تنفيذية او قضائية تتعدى الدول . هذه الطبيعة تفهم في ثنائية التعاون او الصراع وهذا ما ينعكس على تطور القانون الدولي والحق في الماء

هذه الطبيعة الديناميكية المرابطة بتفاعلات الدولية محددة بهمين الفاعل الدولة باعتبارها الاطار الدي يحتوى على هذ ه السلطات الثلاث التي يمكن من خلالها تنظيم المجتمع (استمرار لمفهوم السيادة الوطنية ومبدا عدم التدخل من خلال أهمية معاهدة واستفاليا 1648 والتي ارست معالم هذه المفهوم لا تعم المساحة ولا عدد السكان ولا المعتقد ولا نوع الحكم في تشكيل الدول.

أهمية التفكير بالدولة لا يخرج من اطار ان هناك العديد من المقاربات المفسرة لهذا الدور سواء بطرح واقعي اين الدولة هي الفاعل الوحيد والاساسي في العلاقات الدولية او بطرح ليبرالي اين أهمية الدولة والفواعل الدولية الأخرى كالمنظمات الدولية والافراد.

اذان التفكير بالدولة او بالدولة وفواعل أخرى يقودونا الى الحق في الماء وتشكيل قواعد القانون الدولي والتي جوهرها هو مبدا السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

لكن مصالح الدول تختلف باختلاف الأهداف المرجوة واحيانا تتناقض حيث نلحظ أزمات دولية وصراع على المياه نتيجة التغيرات المناخية حيث نتيجة التطور التكنولوجي والنمو الديمغرافي اصبح الوصول الى المياه اكثر سهولة و استهلاكه اكثر في ظل المفارقة المرتبط بزيادة الحاجة اليه

اذن مما سبق ثمة حاجة الى مقاربة جديدة تتجاوز النسبية في الحق للماء انه اصبح مرتبط بمفهوم الامن القومي

اذن مفهوم الامن القومي وفق تبني طرح من انه لم يتغير ولكن يتطور ويتكيف مع ما هو حاصل من تحولات استراتيجية على المستوى الدولي في الظرفية الدولية الراهنة **لم يعد محدد بالحدود كحل لإشكالية الامن** في العلاقات الدولية والقانون الدولي، بمفهومها التقليدي والمرتبطة بالموقع الجغرافي في ظل امكانية الاختراق والقدرة على تقريبها في ظل التشابك بين التهديدات والأخطار ،بكونها مرتبطة بعاملين مرتبطين من حيث الحدوث والاستلزام اين الموقع الجغرافي وتركيبة السكان لم تعد ثابتة بقدر ماهي مرتبطة بالمحيط الاقليمي والدولي اين الحدود اصبحت متقاربة أكثر من كونها متباعدة في ظل توسع لمفهوم الأمن.

حيث توسع في مفهوم الامن القومي محدد ارتباطيا **بمفاهيم عامة لواقع خاص مرتبط بالحدود بأنواعها المختلفة البرية ،والبحرية ،و الجوية**، في ظل استمرار المشاكل والمرتبطة بغياب الحكامة و التنمية المستدامة في بعض الدول المجاورة لنا حدوديا ،والمراحل الانتقالية نتيجة تعذر التحول الديمقراطي وتزايد عدد الانقلابات حيث اصبحنا نعيش مرحلة انقلاب داخل انقلاب ،يقودونا الى التفكير العلمي الى مراجعة المفهوم خاصة في ظل انكشاف أمني تعرفه الدول

حيث غياب الحلول الامنية المشتركة مع دول نظامها الاقليمي بمفهومها التقليدي في ظل غياب تصور مشترك لمفهوم الامن على مستوى منظومة القوانين والنصوص التنظيمية و التطبيقية ،و الآليات الميدانية في ظل التباين في القدرات والإمكانات العسكرية والمالية والاقتصادية. يتطلب توفر مجموعة من التصورات التي تتعدى فكرة البحث الوحيد من الامن في ظل تهديدات واخطار مشتركة تتطلب تظافر جهود الجميع والمتمثلة في اخطار التغيرات المناخية والتي تتعدى مفهوم الحدود بتوره التقليدي

3- المحور الثالث النتائج

بالنظر للتحديات التقليدية والتي هي تهديديات واخطار و التي تؤثر على الدول. خاصة في المجال السياسي اين سيادة مظاهر التوتر وعدم الاستقرار الداخلي ،الناتج عن التجزئة الاقليمية والسياسية والبشرية والاقتصادية التي فرضتها القوى الاجنبية تاريخيا في مرحلة الاستعمار . تتطلب فهم مجموعة من التصورات كملاحظات نؤسس من خلالها للتحليل :

النتيجة الأول : ان اهمية الامن القومي انه متشابك مع الدول النظام الإقليمي او الدولي ومن ثم أهمية حفظ السلم والامن الدوليين وفق مقاربة مشتركة اين أهمية الربط بيم سياسات القوى الكبرى والتي هي ديناميكية في النظام الدولي ودور الفواعل الدولية وفق مقاربة المساواة في السيادة الوطنية والمعاملة بالمثل في ظل غياب حكومة عالمية ومن ثم أهمية تطور القانون الدولي لحقوق الانسان والحق في الماء هو جوهر التحليل وفق مقاربة تشاركية من حيث المعطيات الكمية او العمل المشترك (أهمية تحديد النسق المعرفي من خلال الفواعل والاهداف)

النتيجة الثانية : التنافس على المعلومات قديم قدم البشرية يمكن استخدامه وتوظيفه اقتصاديا ،وسياسيا ،وعسكريا ،ونفسيا ،حيث التطور التكنولوجي زاد من الفجوة في مجال الامن ،من منطلق انه كلما ضاعفت الدولة من اهتمامها بهذا المجال كلما قلة مصادر الاختراق حيث يبرز متغيرين اين اهمية الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ومتغير تراجع وظائف الدولة تتطلب اعادة رسم خصائص مفهوم الامن القومي لاستيعاب الواقع الجديد وفق مقاربة أمنية لدراسة التهديدات التماثلية و اللاتماثلية Asymetrical تين أهمية التذكير بضرورة العمل المشترك لبروز اخطار هجينة بين التغير المناخي و اللاجئ البيئي والعمل المشترك في تقديم المعلومة

النتيجة الثالثة :امام التراجع الكمي للنزاعات المسلحة الدولية امام النزاعات المسلحة الداخلية التي هي في تزايد مضطرد ،وما تخلفه من حجم تدميري ومن اثار انسانية شديدة الوطأة من قتل وتشريد جراء نزوح الافراد بسب العنف والاضطهاد على استقرار النظام الاقليمي او الدولي، وفي ظل عدد الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية نحتاج الى تحليل كلي باعتبار ان شمولية حقوق الانسان لا ترتبط بفرد معين او دولة معينة او حيز جغرافي محدد macro analysis ونت ثن ثمة حاجة الى تعريف فيه اجماع من قبل الجميع باعتبار ان الحق في الماء ليس لمنطق او بعد فردي بقدر ما هو مرابط ببعد شمولي تقاطع لعدة مستويات للتحليل الفرد الاطار القطري والاطار القومي يقودونا الى الحاجة مراجعة وفق تحليل كلي فالقانون الدولي جاء باستقراء التاريخ نتيجة التفكير في السلم بعد الحرب مما يجعل اما الجقوق المرتبطة به هي نتيجة ضغوطات تمارس في ظل القصور في حل المشاكل الدولية الفواعل الأساسية هي الدول ومن ثم التفكير في هذا الحق لا يخرج من أهمية التذكير بمسؤولية الدول في توفيره وترشيد الاستخدام من خلال مبدا الإرادة المنفردة لكل دولة ومبدا المساواة في السيادة و المعاملة بالمثل

النتيجة الرابعة ان ماهية حقوق الانسان استقرار الانسان داخل جماعات بشرية بعدما كان يعيش لوحده اوجد لنا قوانين تنظيمية وفلسفة تنظيمية لنمط المعيشة على مستوي داخلي يعني قانون داخلي فالاحتكاك بين الشعوب والمجتمعات كان له الأثر في تشكيل القانون الدولي يختلف من قترة تاريخية لأخرى الى ان تم تشكيل قواعد القانون الدولي والتي جعلت من التحليل ثابت للحقوق

هذا الاهتمام بحقوق الانسان لم يعد حكر على علماء السياسة او فقهاء القانون او علماء الاقتصاد والاجتماع بل بالنسق المرتبط بالعلوم الاجتماعية و الانسانية والدقيقة نتيجة تطور التكنلوجيا والاستخدامات لها

فالإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948 التمييز بين حقوق الدول والشعوب والافراد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانان 1953 الاتفاقية العربية 1965 الاتفاقية الامريكية 1969 جهود إقليمية لخصوصية المجتمعات ولكم في ظل التغير المناخي وتشابك التهديدات هناك حاجة الى نسق معرفي كلي لحق في الماء :

توفر اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المجاري المائية الدولية، التي اعتمدتها الجمعية العامة، إطاراً للتعاون بين الدول التي تتقاسم المجاري المائية الدولية. ويؤكد على مبادئ الاستخدام العادل والمعقول، مما يعني أن كل دولة مشاطئة لها الحق في الحصول على حصة عادلة من فوائد المجرى المائي، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة مثل الخصائص الجغرافية و الهيدروغرافية والمناخية والبيئية، فضلا عن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدول المعنية (13).

World water distribution

	Water volume (million km3)	Percent of freshwater	Percent of total water
Total water	**1 386**		**100.00**
Freshwater	**35**	**100.0**	**2.53**
Glaciers and ice caps	24.4	69.7	1.76
Groundwater	10.5	30.0	0.76
Lakes, rivers, atmosphere	0.1	0.3	0.01
Saline water	**1 351**		**97.47**

علاوة على ذلك، تنص الاتفاقية على الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم لدول المجرى المائي الأخرى، مما يتطلب من الدول اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع هذا الضرر (14). وكثيراً ما يكون هذا الالتزام متوازناً مع مبدأ الانتفاع العادل، حيث تشير بعض التفسيرات إلى أن قاعدة "عدم الضرر" قد تكون لها الأسبقية في حالات معينة. وبالمثل، تعمل اتفاقية هلسنكي، على الرغم من نطاقها الإقليمي، على تعزيز الوقاية من التأثيرات العابرة للحدود والسيطرة عليها والحد منها وتشجع التعاون في إدارة المياه العابرة للحدود.

الحق في الماء (المادتان 11 و12 من العهد)

1– إن الماء مورد طبيعي محدود، وسلعة عامة أساسية للحياة والصحة. وحق الإنسان في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش عيشة كريمة.

2– إن حق الإنسان في الماء يمنح كل فرد الحق في الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها مادياً كما تكون ميسورة التكلفة لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية. .

3– تحدد الفقرة 1 من المادة 11 من العهد عدداً من الحقوق الناشئة عن إعمال الحق في مستوى معيشي كافٍ، والتي لا يمكن الاستغناء عنها لإعمال ذلك ا

عدم التمييز والمساواة

ثالثاً – التزامات الدول الأطراف

الالتزامات القانونية العامة

الالتزامات القانونية المحددة

خاتمة

نخلص في نهاية هذه الدراسة الى أن العلاقة بين الحق في الماء والمشاركة فيه على مستوى التشريعات الوطنية والقوانين الدولية هي علاقة جدلية ومعقدة، تتجاوز مجرد توفيره بل كيفية الاستغلال والترشيد في الاستعمال بأدوات جديدة. فبينما يمثل تطور القانون الدولي لحقوق الانسان قوة دافعة لتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية المباشرة، فإنها تحمل في طياتها آليات تقنية ذات طبيعة خصوصية تختلف من دولة لأخرى تهدد جوهر المجال العام الديمقراطي ومفهوم الامن القومي ..

إن التحدي الأكبر لا يكمن في وجود الندرة في المياه بحد ذاتها، بل في الطبيعة غير الشفافة لعملياتها خاصة على مستوى دولي في كيفية الاستغلال والتي تشكل "صندوقاً أسود" يحدد ما يراه المواطن وما لا يراه وكيفية قياس التأثير على مستوى السيادة الوطنية ، خاصة والتوجه نحو ادخال الذكاء الاصطناعي مما قد يوجه المشاركة بطرق غير ديمقراطية ويؤدي إلى تفتيت النقاش العام. كما أن سهولة إنتاج المحتوى المضلل له يضع الحكومات والمواطنين أمام مأزق اتصالي مزدوج :الحاجة الملحة لتوصيل المعلومات الرسمية الموثوقة، ومواجهة سيل المحتوى الزائف الذي يمكن أن يقوض جهود إدارة الأزمات ويقلل من فعالية المشاركة المدنية.

في الختام، لا يمكن لتطور حقوق الانسان على مستوى نظري أن تحقق أهدافها في بناء الثقة ومكافحة الفساد دون معالجة هذه التحديات حول التغيرات المناخية و النذرة والحاجة فثمة حاجة وعي وتشكيل ضامن جماعي لتجاوز مفهوم الاحتكار و الأبنزار في هذا المطلب الحيوي للعيس معا.

الاحالات

1- https://www-un-org.translate.goog/en/climatechange/science/climate-issues/degrees-matter?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sge#:~:text=The%20year%202024%20was%20the,above%20the%201850%E2%80%931900%20average.

2- https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%A9+%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D8%B3%D9%86%D8%A9+2024&client=firefox-b-d&hs=dLLU&sca_esv=73eccf1f6

3- NATIONAL RESEARCH UNIVERSITY– HIGHER SCHOOL OF ECONOMICS Faculty of World Economy and International Affairs Center for Comprehensive European and International Studies Council on Foreign and Defense Policy

https://www.mid.ru/upload/medialibrary/c98/cjmfdf73760bme0y99zqllj51zzllrvs/Russia%E2%80%99s%20Policy.pdf 2023 p11.

4 -https://www.usaid.gov/work-usaid/private-sector-engagement/edge-fund(

5- عدد النزاعات**The Upsala data program sipri year book**

6- https://www.adlittle.com/en/insights/prism/global-ai-arms-race-how-nations-can-avoid-being-left-behind#:~:text=read%20%E2%80%A2%20Technology-,The%20global%20AI

7- ibid

8- Suarez, G., Vigonte, F., & Abante, M. V. (2025). Bridging The Digital Gap: A Narrative Review of Information Equality and Digital Divide With a Focus on Digital India Initiative. *SSRN Electronic Journal*, 1–9. https://doi.org/10.2139/ssrn.5265644

9- - Schwarz, J. (n.d.). *An Introduction to Social Accountability: Why is it important and how can we improve it?* Retrieved 10 25, 2025, from civil society academy: https://www.civilsocietyacademy.org/post/an-introduction-to-social-accountability-why-is-it-important-and-how-can-we-improve-it

10-https://agupubs.onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1029/2024WR037518

11-Andy LIU https://medium.com/@andy.liu.ad21/the-life-changing-magic-of-asymmetrical-risk-5b72784e3d49

12 - E. Gutiérrez-Moya, B. Adenso-Díaz, and S. Lozano, "Analysis and Vulnerability -12 of the International Wheat Trade Network," *Food Security* 13 (2021): 113–28; and P. D'Odorico, et al.,, "Feeding Humanity through Global Food Trade," *Earth's Future* 2 (2014): 458–69.

13-https://www.usgs.gov/media/images/distribution-water-and-above-earth

14- https://unece.org/environment-policy/water